

Distr.: General
12 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة

الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

الموضوع ذو الأولوية: تحسين فعالية القطاع العام

بيان مقدم من منظمة أبرشيات القديس يوسف ومنظمة الرهبان الفرنسيين
الدولية، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري عام لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي، ومن مؤتمر رؤساء أديرة الرهبان الدومينيكان، واتحاد
إليزابيث سيتون، ودير أخوات الرحمة في الأمريكيتين، وجمعية راهبات نوتردام
دي نامور، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمات غير حكومية
ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ليس مشكلة
صحية فحسب، بل هو مشكلة عالمية تعود بعجلة التنمية عقودا إلى الوراء وتشكل تهديدا
حقيقيا لسلامة البشر. وقد أعدت المنظمات غير الحكومية المذكورة الأعضاء في فريق



المنظمات غير الحكومية العامل المعني بمكافحة الفيروس/الإيدز توصيات محددة لتحسين فعالية القطاع العام في التصدي لهذه المشكلة الملحة علما بأن نسبة تقل عن "٥ في المائة ممن يمكن علاجهم بالأدوية المضادة للفيروسات التراجعية يستطيعون الحصول على الأدوية" (تقرير الأمين العام عن "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز: التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز، A/58/184، الصفحة ٧).

ونحن نعتقد أن تحقيق الهدف المنشود من مبادرة "٣ × ٥" وهو إتاحة الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية لثلاثة ملايين من المصابين بالفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٠٥ سيتأتى إذا توفرت لدى الحكومات الإرادة السياسية لتوجيه طاقاتها ومواردها لهذا الغرض. فالإيدز مشكلة اجتماعية تقتضي مشاركة القطاع العام. وتتيح منظمة الصحة العالمية هياكل لدعم النظم الصحية من أجل تمكينها من تنفيذ هذا البرنامج على نحو فعال. كما أن لدى المنظمات غير الحكومية خبرات ونماذج إنمائية ترهن على إمكانية حمل الفيروس/الإيدز على التراجع بحلول عام ٢٠٠٥. ولذلك، فيل جانب ضرورة تضافر جهود كافة الجماعات ولزوم اتخاذ خطوات محددة جدا لبلوغ هدف المبادرة "٣ × ٥"، نقدم التوصيات التالية:

لقد جمع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، خلال الاجتماع الذي عقده "المؤتمر الدولي المعني بالإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بنبروي، مسؤولين من هيئات التنسيق الوطنية، والوزارات المختصة بالبلدان الأفريقية، وآليات التمويل الرئيسية، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، للتشاور معهم. واتفق هؤلاء المسؤولون على أهمية ما يلي:

- (١) الربط بين أطر العمل الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وأطر الحد من الفقر والتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (٢) مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقديم الخدمات، مع الاحتفاظ بقدرات كافية لدى القطاع العام؛
- (٣) ترشيد شراء الأدوية لكفالة الحصول عليها بأقل الأسعار وضمان جودتها واستمرار إمداد المصابين بها؛
- (٤) اعتبار السلطة الوطنية لمكافحة الإيدز هيئة تنسيقية عليا تحظى بالريادة في مجال وضع السياسات العامة.

وخلال اجتماع هذا المؤتمر الدولي المعني بالإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، طرحت منظمة الصحة العالمية مبادرة "٣ × ٥" التي تهدف إلى كفالة توفير الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية لثلاثة ملايين من المصابين بالفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٠٥.

ونحن متفوقون مع قيادة منظمة الصحة العالمية على إمكانية توفير الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية لثلاثة ملايين مصاب بحلول عام ٢٠٠٥.

وقد اضطلعت منظمة "أطباء بلا حدود" ببرامج رائدة ناجحة في ١١ بلدا تبرهن حقا على إمكانية تحقيق هذا الأمل. فالمشروع الذي اضطلعت به المنظمة في خييليتشا في منطقة الكاب الغربية بجنوب أفريقيا يبرهن على:

(١) أن الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية يمكن استخدامها على نحو آمن وفعال في المناطق الفقيرة إلى الموارد؛

(٢) وأن استخدام المصابين بالإيدز للأدوية المضادة للفيروسات التراجعية يمكن أن يكون أيسر وأقل تكلفة على المدى البعيد من عدم استخدامها؛

(٣) وأن نهج مكافحة الإيدز يدعم النظام الصحي برمته بتيسير الدخول إلى المستشفيات والعلاج من العداوى الانتهازية؛

(٤) وأن أثر العلاج الإيجابي يعطي الأمل للمصابين ويشجع آخرين على الإقدام على الاختبار؛

(٥) وأن العلاج يتيح للمصابين بالإيدز فرص البقاء ضمن صفوف القوة العاملة المنتجة وإنقاذ أطفالهم من التيتيم، من خلال تحسين نوعية حياتهم وتمديدها. ونحن مقتنعون أيضا بإمكانية تكرار هذه التجربة في أماكن أخرى.

وأفادت منظمة أطباء بلا حدود أن حالات الإصابة بالإيدز في البرازيل انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ بعد أن أقدمت حكومة هذا البلد على تشجيع استخدام الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية على نطاق واسع في عام ١٩٩٦، فحققت الحكومة البرازيلية وفورات قدرها ٤٧٢ مليون دولار احتاجتها لتغطية تكاليف إدخال المصابين بالعداوى الانتهازية إلى المستشفيات وتكاليف علاجهم في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩.

وأوضح ليونرد س. روبنشتين، المدير التنفيذي لمنظمة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان" "أن تحليلنا يبين أنه ليس هناك أي مبرر للشك في إمكانية توفير العلاج من الفيروس/الإيدز على نطاق واسع رغم أوجه القصور التي تعترى الهياكل الصحية في العديد من البلدان الفقيرة، لا سيما في أفريقيا. فقد لاحظنا أن العديد من العناصر اللازمة للشروع القوي في علاج الأشخاص من الفيروس/الإيدز متوفرة. وما نحن في حاجة إليه الآن هو التزام قوي من العالم بأسره بتمويل البرامج الهادفة إلى التصدي لأشد أزمة صحية عامة ألمت بعصرنا والتغلب عليها. وقد حان الوقت ليلتزم المجتمع الدولي بجعل هدف منظمة الصحة العالمية حقيقة واقعة".

لكننا لاحظنا أيضا في تقرير الأمين العام (متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز"، A/58/184) أن "اتجاهات التمويل لا تزال توحى بأن التمويل العالمي لبرامج مكافحة الفيروس/الإيدز سيقصر كثيرا عن بلوغ الحد اللازم سنويا المقدر بنحو ١٠,٥ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٥ ... وبنحو ١٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٧، مع العلم أن تمويل الحملة العالمية اللازمة لكفالة الوفاء بالتزامات "الإعلان" في المستقبل يقتضي زيادة الأموال السنوية المخصصة لبرامج مكافحة الفيروس/الإيدز ثلاثة أضعاف مقارنة بالمستويات الحالية بحلول عام ٢٠٠٥ وخمسة أضعاف بحلول عام ٢٠٠٧" (الفقرات ١، و ٥٠، و ٥٩ ط).

ولهذه الأسباب، توصي اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة الفيروس/الإيدز الحكومات بتوجيه طاقاتها ومواردها لتحقيق الهدف المنشود من المبادرة "٣ × ٥". فمن الممكن التغلب تدريجيا على جائحة الإيدز تمشيا مع إعلان الألفية.

توصيات بسياسات عامة موجهة إلى:

ألف - البلدان النامية

- ينبغي لحكومات البلدان التي تسجل معدلات مرتفعة من الإصابة بالفيروس/الإيدز أن تؤيد مبادرة منظمة الصحة العالمية "٣ × ٥" وأن تشجعها.
- ولتحسين الخدمات الصحية في القطاع العام، ينبغي للحكومات ذاتها أن تستفيد على الوجه الأمثل من الخدمات التي تتيحها منظمة الصحة العالمية لتيسير تحقيق مبادرة "٣ × ٥" من خلال:

- ١' تشجيع اعتماد المبادئ التوجيهية الموحدة والمبسطة للعلاج التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛
- ٢' والاستفادة من "مرفق أدوية مكافحة الإيدز وتشخيص الإيدز" الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية للمساعدة على شراء الأدوية اللازمة، لا سيما الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية، بأسعار مواتية؛
- ٣' وبحث أهلية موظفي القطاع العام للاستفادة من فرص التدريب وتنمية القدرات التي عززتها منظمة الصحة العالمية لتمكين المهنيين العاملين في الميدان الصحي من إعطاء العلاج المبسط والموحد باستخدام الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية.
- وينبغي للحكومات أن تزيد من تعزيز التعاون بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية لمد المحتاجين بالأدوية المضادة للفيروسات التراجعية وإعداد استراتيجية وطنية منسقة لمكافحة الفيروس/الإيدز ومعالجتهما.

باء - البلدان الصناعية

- ينبغي للحكومات أن تفي بتعهداتها إزاء "الصندوق العالمي" وترفع استثماراتها بصورة متزايدة لكفالة سلامة البشر على الصعيد العالمي.
- وينبغي للحكومات أن تنظر جدياً في موضوع "مرفق التمويل الدولي" الذي اقترحت المملكة المتحدة إنشائه لتحقيق أقصى منفعة في أقرب وقت ممكن.
- وينبغي للحكومات الدائنة أن تتفاوض بشكل فعال على "مبادلة الديون" حتى يتسنى للبلدان المدينة المثقلة بأعباء الأزمات الصحية المحلية أن تعيد توجيه ما تحتاجه من أموال لخدمة الدين إلى ميزانيات الصحة. وسيكون لهذا الأمر تأثير كبير على قدرة البلدان على تحسين فعالية القطاع العام. وقد أفاد الرئيس أولوسينغون أوباسنجو، خلال الحوار الرفيع المستوى الذي أجري بمناسبة الاجتماع الذي عقده الجمعية العامة بشأن الفيروس/الإيدز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن نيجيريا كان عليها أن تدفع لخدمة ديونها ثمانية أضعاف ما تحتاجه لتوفير الخدمات الصحية وأن البلد لا يستطيع حالياً أن يوفر إلا ٦,٤ في المائة من الميزانية الوطنية للصحة.
- وتشجيع القطاع الخاص على الانفتاح للمبادرات من قبيل المبادرة التي طرحتها مؤسسة كلينتون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لتقليل تكلفة الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية لأحوج البلدان على نحو جذري.

خلاصة

إن المجتمع المدني متأثر جدا بصفحة المعاناة الإنسانية جراء جائحة الإيدز. ويشعر بقلق متزايد لعدم بذل المزيد من الجهد، لا سيما لتوجيه الموارد إلى الصندوق العالمي للتغلب تدريجيا على هذه الآفة المريعة التي أملت بعصرنا. ويعد هذا الوضع مثالا صارخا على أن التنمية الاجتماعية لا يمكن تعزيزها دون إسهامات اقتصادية. لكننا مبهجون أيضا ونحن نلاحظ أن ضغط الجماهير وتضافر الجهود يؤديان فعلا إلى خفض تكلفة الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية إلى حد كبير، مما يعطي الأمل للملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وتعتقد كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود أن معالجة الوضع باتت في المتناول. لذلك، نطلب إلى الحكومات أن تكفل اغتنام القطاع العام هذه الفرصة ليصبح قناة أجدى تعطي الأمل للأشخاص المصابين بهذا المرض في العالم، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة التي تعول على هذا القطاع.